

الحلال والحرام معياران للضبط الاجتماعي



«تخيّل أنّه لو لم يكن هناك شيء اسمه (مسموح).. فكلّ شيء ممنوع، فكيف ستكون حياتك حينذاك؟

إنّنا نجيب بلا ترددٍ أنّها حياة أشبه بالموت، بل قد يكون الموت أرفق منها.

إنّ الأبواب المغلقة تعني الشلل التام.

وتخيّل أيضاً لو لم يكن هناك شيء اسمه (الممنوع)، كيف ستكون الحركة في شوارع المدينة؟ وكيف سينتظم السير؟ كيف يمكن أن تأمن شرور الشرير؟ وكيف يمكن أن تتفادى سيطرة الجنون والقوة والشهوة والاستغلال والبطش؟

إنّ وجود الحرام إلى جانب الحلال يعطي للحلال نكهة خاصّة ويظهر بشاعة الحرام وقيحه، ويجعل من الحلال حسناً يُخطبُ ودّها، ولو كانت البنات أو النساء كلّهنّ جميلات لما كان للجمال قيمة، إنّّه يصبح قيمة عندما تكون هناك دميمات أو لا حظّ لهنّ من الجمال.

وانطلاقاً من ذلك، فإنّ تقنين حركة المجتمع على ضوء مسارات الحلال والحرام هو أشبه شيء بالقوانين التي تضعها الدولة حتى لا يُسيء أحد استخدام حرّيته فيتعدّى على حرّيات الآخرين أو ينتهك حقوقهم.

وظيفةُ الحلال هي أن يرسم لي خارطة الطريقة في العلاقات الإجتماعية بحيث أعرف مَنْ (أخالط) أو (أصادق) أو بمن (أقترن) أو (أشارك) أو (أتواصل) و(أتفاعل) إجتماعياً.

كما أنَّ الحرام يضع لي خطوطاً حمراء بالنسبة للعلاقات المضادة فلا أتجاوزها إلا إذا دفعت الثمن باهضاً.

أنَّ الشريعة (دليلي) الذي يقول لي أين أفق وأين أمضي، وأين أتقدم وأين أتأخر، وما هو المقبول وما هو غير المقبول.

قد يبدو (التقنين) للوهلة الأولى (إملاءً) و(إبطالاً لمفعول الإرادة) و(حدّاً من حرية الإبداع).

لكنَّ دراسة عقلانية واعية للتقنين الإلهي (التشريع) يحلُّ هذه الإشكالية، فبدلاً من أن (أجتهد) و(أُجرَّب) وأُضع حركتي الإجتماعية للصواب والخطأ، وبدلاً من أن يضع كلُّ فرد نظاماً مرورياً خاصاً به، هناك مَنْ يكفينَا مسؤولية ومشقَّة البحث عن (الأصلح)، ولأنَّ التشريع الإسلامي منطلق من عقلٍ كليٍّ، وقدرة مطلقة، كان الحلال والحرام في هذا التشريع نظاماً مرورياً راقياً، هو الأقلُّ حوادث مؤسفة بين الأنظمة المرورية الأخرى.

ذلك أنَّ نظام التشريع مُصمَّم لحياة الإنسان القائمة على نسيئة، فلا تجد تشريعاً للحلال كلاًه إيجابيات، ولا تجد تشريعاً للحرام كلاًه سلبيات، ولكنَّ العاقل الذي يرجِّح كفَّة الإيجابيات في الحلال على كفَّة السلبيات، فيعمل أو يأخذ به، ويرجِّح كفَّة السلبيات على كفَّة الإيجابيات في الحرام فيتركه أو يمتنع عنه.

يقول النبي (ص) فيما رُوِيَ عنه:

"حلالٌ بيِّن،

وحرامٌ بيِّن،

وشبهات بين ذلك،

فمَنْ ترك الشبهات، نجا من المحرِّمات،

ومَنْ أخذ بالشبهات، ارتكب المحرِّمات، وهلك من حيث لا يعلم".

وإنَّما سُمِّيت الشبهة شبهة لأنَّ الحلال والحرام يتشابه فيها، فلا يدري هل هذا حلال صرف أم حرام صرف، ولذلك كان ترك (الشبهة) أسلم للإنسان، لأنَّه ينجيه من المحرِّمات.

تأمَّل في القصة الواقعية التالية:

جاء (عبدالله بن عمر) لفتى راعٍ يرعى الأغنام، وقال له: لو ذبحت لنا شاة، وقلت لسيِّدك ماتت أو أكلها الذئب!

فالتفت الفتى (المؤمن على رعي الأغنام ورعايتها) إلى ذلك الرجل مغضباً، وقال في صيغة استفهام استنكاري: والله، لو قلت لسيِّدي أنَّ الشاة ماتت أو أكلها الذئب لصدَّقني، لأنَّني عنده صادق أمين، وما عرفني إلا كذلك، ولكن: أينَ الله؟!

أين أنا؟ هذا هو السؤال.

فلو استحضرت أنا في كل حركتك الاجتماعية لكان ذلك عاصماً لك من الكثير من الأخطاء والخطايا، لأنّ (الشاهد) هو (الحاكم)، وهو الرقيب علينا والمطّلع على ما خفي على الكرام الكاتبين الذين وكلّهم بحفظ ما يكون منّا، وجعلهم شهوداً علينا مع جوارحنا.

أين أنا؟

لو طرح الحاكم على نفسه هذا السؤال لعدل، ولو طرحه الزوج على نفسه لاتفق أنا في زوجته وغياله وأولاده، ولو طرحه الصديق على نفسه لما غشّ صديقٌ صديقاً، ولو طرحه الشريك على نفسه لما خان شريكه، ولو طرحه القوي على نفسه لما حدّثته في البطش بالضعيف، ولو طرحه أصحابُ المطاعم على أنفسهم لما امتدت أيديهم لتصادر أو تغتصب ممتلكات الغير.. وهكذا. ►